الفصل الثاني

أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الخليجية – الإسرائيلية

لقد واجه عالمنا العربي العديد من القضايا على مر تاريخه الطويل، وقد ألقت تلك القضايا والإشكاليات بظلالها على كافة الدول العربية، وفى العصر الحديث برزت قضايا أخرى استطاعت أن تحتل مكان الصدارة لدى الدول، فمازال الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يثير اشكالية كبرى لدى المواطن العربي من المحيط الى الخليج ويعد التهديد الأول والمباشر للأمن القومي العربي، وذلك للعديد من الأسباب لعل اهمها التواجد الإسرائيلي في اكثر من دولة عربية هي فلسطين والأردن وسوريا ولبنان، الى جانب امتلاك الدولة الصهيونية لترسانة من أسلحة الدمار الشامل مما يجعل القوة العسكرية غير متكافئة بين الجانبين العربي والإسرائيلي، ناهيك عن الدعم والتأييد المستمر والمطلق لسياسات اسرائيل العدوانية واللاخلاقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وذلك حفاظا على المصالح الأمريكية والاسرائيلية.

كما شهدت منطقة الشرق الأوسط مجموعة من التطورات الهامة التي أثرت على مجمل التفاعلات والعلاقات الرئيسية فيها، ولعل أهمها الحرب العربية – العربية، والتي مثلت تصدع كبير في البيت الخليجي والعربي الموحد، والذي تسبب في زيادة الخلافات والصراعات والتناقضات وضعف النظام العربي، في مقابل زيادة دور الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات الأمريكية، وهو بالطبع ما سيلاقي ردود فعل مختلفة ومتباينة من الجانبين الخليجي والإسرائيلي.

وترتيبا على ما سبق يمكن تقسيم الفصل الثاني من الدراسة الحالية على النحو التالي:

المبحث الأول: حرب الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت 1990/1991):

المبحث الثاني: الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006 وعلى غزة 2008

المبحث الثالث: المشروعات البديلة للنظام العربي الإقليمي (المشروع الشرق أوسطي)

المبحث الأول

الغزو العراقي للكويت 1990-1991(حرب الخليج الثانية)

منذ تأسيس الدولة الكويتية الحديثة، وهي دائماً مطمع من جميع حكام العراق، سواء في عهد الملكية الهاشمية أو ما بعدها. وتراوحت هذه الأطماع، بين الضم الكامل للأراضي الكويتية، أو ضم بعض الأراضي، مثل الجزر والمناطق الحدودية الشمالية. إلا أن أياً من حكام العراق السابقين، لم يكن قادراً على تحقيق تلك الأطماع، قديماً، نتيجة للمحاذير العربية، والرادع الدولي، من جهة، ومشاكل العراق وصراعاته الداخلية، من جهة أخرى[1].

ومع تولي الرئيس السابق "صدام حسين" السلطة في العراق، وبروز طموحاته في الهيمنة على منطقة الخليج، وهو ما اتضح في حربه ضد إيران، التي تواصلت ثماني سنوات (1980-1988)، والتي أثرت سلباً بشكل كبير على أوضاعه الاقتصادية، مع الاحتفاظ بقدر لا بأس به من القدرات العسكرية[2].

مما دفع الرئيس العراقي "صدام" إلى التفكير في احتاج الكويت، كوسيلة للخروج من الأزمات الاقتصادية والمالية والمعيشة المتعاقبة من خلال السيطرة على النفط الكويتي الوفير من ناحية[3]، وتحقيق التفوق والهيمنة الإستراتيجية – العسكرية من خلال إيجاد منفذ بحري إلى مياه الخليج العربي، مما يحقق له مركزاً بحرياً متميزاً، ويوفر له ميزة عسكرية في المنطقة، فضلاً عن استغلال الجزر البحرية الكويتية (وربة وبوبيان)، في التحكم في المياه المفتوحة، لتأمين ممر شط العرب[4].

وفي هذا الإطار تجاهل الرئيس العراقي "صدام" كافة المبادرات الخليجية والعربية والدولية المطروحة لاحتواء الخلاف _الاقتصادي والحدودي بالأساس_ بين العراق والكويت، وقام بنشر نحو 50 ألف مقاتل وعسكري على طول الحدود العراقية – الكويتية، وفي الأول من أغسطس

---

[1] إسراء احمد جياد، إياد عبد الكريم مجيد، "العلاقات العراقية- العربية 1990-2009 وآفاقها المستقبلية"، **المجلة السياسية والدولية** (بغداد: الجامعة المستنصرية، الإصدار 17، 2010) ص 129.

[2] د. قيس فاضل محمد النعيمي، "مصر وأزمة الخليج 1990- 1991 بين العراق والكويت"، مجلة **التربية والعلم** (الموصل: جامعة الموصل، الإصدار 17، العدد 4، 2010) ص 15.

[3] تركي الحمد، "أزمة الخليج: الجذور والآثار"، **مجلة المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 152، أكتوبر 1991) ص 73- 82.

[4] د. فاطمة حسين سلومي، د.عصام كاظم عبد الرضا، "التطور التاريخي والسياسي لازمة الحدود العراقية – الكويتية 1980 – 1990 والأفاق المستقبلية"، مجلة **مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية** (بغداد: الجامعة المستنصرية، الإصدار 41، 2013) ص 250.

1990 زحفت عسكرياً وحدات الحرس الجمهوري إلى مدينة الكويت، في حين سيطرت قوات خاصة على العديد من المواقع الرئيسية في الكويت[1].

وبذلك سيطرت القوات العراقية على الكويت بشكل كامل لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات العربية – العربية، في ظل التداعيات الخطيرة لأزمة الخليج الثانية، والتي ألقت بظلالها وأثرت على كافة الفاعلين في المنطقة، وذلك على النحو التالي:

1- على المستوى الدولي:

- تثبيت موقع القيادة والهيمنة والقوة الأمريكية غير المنازعة للنظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد "تدخلها" المرحب به، لإخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية، وفرض حصار اقتصادي شامل على العراق، وممارسة المزيد من الضغوط عليه، من أجل تحجيم دوره العربي في المنطقة[2].

- تشجيع الدول الغربية الكبرى على التحول إلى إستراتيجية الإشراف على الدول العربية ذات القيمة الاقتصادية والسياسية، وخاصة مع زيادة خطورة الابتعاد عن الشؤون والتطورات الداخلية في الدول ذات القيمة للمصالح الخارجية لها.

- إدراك الولايات المتحدة، مع غيرها من الدول الغربية الكبرى، أهمية الحد من التسلح التقليدي وفوق التقليدي في منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا جاءت المبادرات الأمريكية لنزع تسلح الدول، مثل مبادرة الرئيس "بوش" لضبط تسلح الشرق الأوسط في مايو ١٩٩١، وبيان باريس الصادر عن اجتماع الدول الكبرى المصدرة للسلاح لضبط تسلح الشرق الأوسط في أكتوبر ١٩٩١، وأيضا تشديد آليات التنفيذ فيما يتعلق بمعاهدة حظر إنتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية والتي فتحت للتوقيع والتصديق في يناير ١٩٩٣[3].

---

[1] أ.م. عماد هادي عبد علي، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاجتياح العراقي للكويت 1990"، **مجلة كلية الإسلامية الجامعة** (النجف الاشرف: كلية الإسلامية الجامعة، الإصدار 21، 2013) ص 415.

[2] John Duke Anthony, "The US-GCC Relationship", in: David W. Lesch, ed., The middle East and the United States: A historical and political reassessment, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1999), PP.362

[3] **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام، ١٩٩٣) ص ص ١٤٠ - 193.

2- على المستوى العربي:

- التدهور الاقتصادي والانخفاض الحاد في معادلات النمو والاستثمار الأجنبي في كل من الكويت والعراق خاصة وبدرجات أقل في الدول العربية عامة، ناهيك عن الدمار الذي لحق بالمؤسسات والمنشآت الاقتصادية والبنية الأساسية في كل من الكويت والعراق وتقدر قيمته بنحو ٢٤٠ بليون دولار للكويت و٢٣٢ بليون دولار للعراق[1].

- انقسام الدول العربية على نفسها _على المستوى الرسمي_ بشأن الغزو العراقي للكويت إلى أربعة مجموعات رئيسة، وهي دول المواجهة ويقصد بها دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، سلطنة عمان، قطر، البحرين)، دول المساندة وهي مصر وسوريا والمغرب، دول الموقف السلبي وهي ليبيا والجزائر وتونس، وأخيراً الدول التي ساندت الغزو وتضم السودان والأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية[2].

- ضعف وهشاشة وانكماش النظام العربي في مجال العلاقات الدولية، وهو ما تسبب في التفكير في طرح بدائل لوارثة هذا النظام كإنشاء نظام شرق أوسطي من ناحية، بالإضافة إلى تفكك التحالفات العربية مع الدول الأخرى من العالم الثالث، وخاصة الدول الأفريقية ودول عدم الانحياز.

وفي ضوء ما سبق يمكن التعرض لموقف كلا من دول مجلس التعاون الخليجي وموقف اسرائيل من الغزو العراقي للكويت كما يلي:

أولاً – موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الغزو العراقي للكويت

جاء الغزو العراقي للكويت، ليمثل تحدياً كبيراً لمجلس التعاون الخليجي، لأنه هدد أمن دوله بشكل غير مسبوق على الإطلاق، وهو ما ساهم في بناء موقف خليجي موحد، تحت وطأة

[1] انظر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢** (القاهرة: مؤسسة الإهرام، 1992) ص 18.
[2] د. قاسم عبده قاسم، "التعقيب على البحث السادس بعنوان ردود الفعل العربية على غزو و حرب تحرير الكويت"، في **ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت... المقدمات – الوقائع – وردود الفعل – التداعيات** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة رقم 195، مارس 1995) ص ص 420 – 426.

الإحساس بالخطر المشترك، وهو ما اتضح في خطوطه الأساسية، وتحركاته السياسية الجماعية، من أجل حشد المجتمع العربي والإقليمي والدولي ضد الغزو العراقي للكويت.

(1) التحرك الخليجي الجماعي على المستوى الرسمي:

كان هناك تنسيق وتوحيد كبير في الموقف الخليجي الجماعي تحت قيادة المملكة السعودية، مضمونه المطالبة بالانسحاب الكامل والفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت، عدم الاعتراف بنتائج العدوان العراقي، عودة الحكومة الكويتية إلى الحكم، السعي إلى وضع الأسس الكفيلة بعدم تكرار مثل هذا التهديد في المستقبل، أفضلية الحل السلمي للأزمة، التأكيد على أن القوات الأجنبية الموجودة في الخليج، ليس قوات احتلال وإنما هي قوات دفاعية فقط[1].

وظهر ملامح هذا التنسيق في الموقف الخليجي الموحد الرافض بشكل تام وقاطع للغزو العراقي للكويت، في عدة صور، وهي[2]:

– على المستوى السياسي: تحركت الدبلوماسية الخليجية على المستوى العربي والإقليمي والدولي؛ بهدف ضمان تأيد رد العدوان العراقي وعدم مشروعية احتلال الكويت، والعمل على عزل العراق دولياً وإقليمياً مع ممارسة أقصى درجات الضغوط السياسي والاقتصادي والنفسي.

وهو ما تم التعبير عنه على المستوى الدولي، حيث قام وزراء خارجية مجلس التعاون بنشاط دبلوماسي مكثف على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر سبتمبر 1990، في نيويورك، حيث عقد وزراء المجلس اجتماعات عديدة سواء مع دول تلعب أدواراً مهمة في الأزمة أو مع تجمعات دولية أخرى ومن أهمها اللقاءات التي عقدت مع وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وإيران واليابان ودول السوق الأوروبية المشتركة، بالإضافة إلى الاجتماع مع وزراء مجموعة جنوب شرق آسيا (آسيان) وذلك في إطار الحملة

[1] د. محمد الرميحي، "ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت"، في **ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت... المقدمات – الوقائع – وردود الفعل – التداعيات**، مرجع سابق، ص 341.
[2] للمزيد يمكن الرجوع إلى: إبراهيم نافع، **الفتنة الكبرى- عاصفة الخليج** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992)،

التي يقوم بها مجلس التعاون الخليجي مع كل مناطق العالم لضمان عزل العراق وتحقيق التزام أولي كامل بالقرارات الدولية[1].

وبينما تركز البحث في أول اجتماع يعقده الوزراء الخليجيون مع نظيرهم الإيراني على الترتيبات الأمنية والتوازن في المنطقة وضرورة التفاهم على حلول طويلة الأجل، في ضوء الخلل الذي ألحقه الغزو العراقي بالتوازنات الإقليمية، فأنهم بحثوا في الاجتماع الذي عقده مع وزير الخارجية الأمريكي ما يمكن تسميته بالأسس الرئيسية التي يقوم عليها موقف المجلس من الأزمة بالتوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلن أمين عام مجلس التعاون _وقتها_ "عبد الله بشارة" أن المواقف الأمريكية والخليجية متطابقة في عدة نقاط أساسية، وهي[2]:

* ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن كاملة بكل جوانبها وأنه لا يوجد شيء اسمه حل جزئي أو مرحلي.

* لا مساومة على الشرطين الأساسيين اللذين تعتمد عليها أية مساع سلمية وهما الانسحاب وعودة الشرعية.

* بقاء الباب مفتوحاً للحل، الدبلوماسي والسياسي، ليكون متوازناً مع الضغط، الاقتصادي والنفسي، وعزل العراق، دولياً وإقليمياً، من أجْل تحقيق هذَين الشرطَين بالوسائل السلمية.

* أهمية التفكير الجدي في إجراءات إضافية، ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب مزيد من العقوبات، الاقتصادية والسياسية، مثل قطع العلاقات الدبلوماسية، واتخاذ الإجراءات ضد البعثات الدبلوماسية والعراقية.

وعلى المستوى العربي، تم المشاركة في اجتماعات ومؤتمرات القمة غير العادية والطارئة لجامعة الدول العربية في أعقاب الغزو مباشرة، في 1990/8/2 أو 9-1990/8/10[3]، أو على المستوى الخليجي، في الاجتماعات المتتالية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في

---

[1] هانئ رسلان، "التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة"، مجلة **السياسة الدولية** (العدد 103، يناير 1991) ص 60.

[2] عبد الله يوسف الغنيم وآخرون، **العدوان العراقي على الكويت: الحقيقة والمأساة** (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الثانية، 1994).

[3] مركز دراسات الوحدة العربية، **الحرب على العراق : يوميات - وثائق - تقارير 1990 – 2005**، مرجع سابق، ص 301.

القاهرة 3 أغسطس 1990، وجدة 7 أغسطس 1990، حيث أكد موقفه الرافض للعدوان على الأراضي الكويتية، ودان النظام العراقي، لتصرفاته وتحديه الإرادة الدولية، ورفضه الخضوع لقرارات مجلس الأمن، وهو ما قد يضع المنطقة كلها على حافة حرب مدمرة، تضر الشعب العراقي وكافة الشعوب العربية[1].

وفي ٦ سبتمبر ١٩٩٠ في مدينة جدة اجتمع وزراء خارجية دول المجلس التعاون الخليجي في إطار استمرار التشاور بينهم لمتابعة الموقف وأدانوا عدم انصياع العراق لإرادة المجتمع الدولي وميثاق الجامعة العربية وشددوا على ضرورة عودة الشرعية إلى الكويت وانسحاب العراق وحملوا النظام العراقي مغبة الاعتداء على المدنيين الكويتيين تحت الاحتلال وضرورة ضمان سلامتهم.

واجتمع المجلس الوزاري لمجلس التعاون في دورة انعقاده الاستثنائية الثالثة عشرة في 28 أكتوبر 1990 بالرياض لمدة يومين، وذلك لمواصلة المشاورات بهدف توظيف الجهد المشترك في سبيل تقوية الصف الدولي إبان الجولة التي كان يقوم بها المبعوث السوفيتي "بريماكوف" والتي أثارت اهتمام واسع النطاق إقليميا ودولياً، سواء من حيث التكهنات التي أثارتها بشأن الموقف السوفيتي وما إذا كان قد لحق به تغيير أم لا من جهة، ومن الجهة الأخرى باعتبارها تمثل أملا جدياً في أبعاد شبح الحرب وإيجاد مخرج سلمي للأزمة، الأمر الذي يعكس الاهتمام الخليجي الواضح بمحاولة تفادي الحرب ويعبر أيضاً عن درجة عالية من الحرص على وحدة المواقف والتنسيق بينها[2].

وفي السياق نفسه جاء البيان الختامي للدورة الحادية عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، المنعقدة في مدينة الدوحة خلال الفترة 22 – 25 ديسمبر 1990، والذي قرر تكليف لجنة من وزراء الخارجية في الدول الأعضاء للقيام بجولات جماعية إلى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وبعض الدول العربية وغيرها من الدول ذات الأهمية لضمان رفض الاحتلال العراقي للكويت والتهديد الموجه لدول مجلس التعاون، مؤكدا في الوقت نفسه على حق دول المجلس وتصميمها على اللجوء إلى كافة الوسائل اللازمة لتأمين عودة السيادة والشرعية إلى

[1] للمزيد: عبد الكريم جاني سهر، **حرب الخليج الثانية** (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 2007).
[2] هانئ رسلان، "التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة"، **مرجع سابق**، ص ص 60، 61.

الكويت، بالتعاون مع جيوش وقوات الدول العربية والإسلامية والصديقة التي وقفت إلى جانب القوات الخليجية لمساندتها في مهامها الدفاعية فقط[1].

– على المستوى الاقتصادي: مبدئيًا حمل مجلس التعاون الخليجي دولة العراق مسئولية التعويض عن الأضرار والخسائر الناجمة عن الغزو التي لحقت بالمصالح الحكومية الكويتية والبنوك والهيئات والمؤسسات والشركات العامة أو الخاصة والاستيلاء على ممتلكاتها وأموالها وودائعها ونقلها خارج الكويت، وأكد الحق المشروع للمتضررين من الكويتيين وغيرهم من رعايا مختلف الدول في الحصول على التعويضات العادلة عما أصابهم من أضرار وخسائر نتيجة العدوان العراقي[2].

وعقد وزارة المالية والاقتصادية بدول المجلس اجتماعاً مشتركاً في 23 سبتمبر 1990 على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، حيث تمت مناقشة سبل دعم حكومات دول المجلس للمصارف والمؤسسات الوطنية والمشتركة وتذليل أية صعوبات قد تعترضها الأزمة.

وأيضاً كانت مضاعفات أزمة الخليج على اقتصاديات دول الخليج موضوعاً رئيسياً لمداولات وزارة المالية والاقتصاد في دول المجلس في الاجتماع الذي عقد في 3 نوفمبر 1990 في مسقط، وقد أقر الإجراءات اللازمة لتقليل الآثار السلبية للأزمة مثل توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية والقبول المتبادل من كل بنك مركزي لعملات دول المجلس وبالسعر نفسه، وهو ما أعاد الاستقرار، وقلل وحد من الاندفاع نحو سحب الودائع من المصارف الخليجية. وقد أقر الوزراء أيضاً استمرار الترتيبات الخاصة بالدينار الكويتي ومن بينها الإجراء الخاص بأن تقبل البنوك الخليجية من عائلات أو أفراد كويتيين تحويل مبلغ معين من الدينار الكويتي يبلغ حوالي 500 دينار لمرة واحدة.

---

[1] **البيان الختامي للدورة الحادية عشرة**، مرجع سابق.

[2] د. محمد الرميحي، "ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت"، في **ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت... المقدمات – الوقائع – وردود الفعل – التداعيات**، مرجع سابق، ص 342.

وكذلك اتفقت الدول الخليجية على الإسراع في تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، مع اختصار مواعيد تحقيق الخطوات الباقية من الاتفاق، بما في ذلك توحيد التعريفة الجمركية في دول المجلس، وتعريف القيمة المضافة.

ومن ناحية أخرى، اجتمعت "اللجنة المالية الرباعية الخليجية" _التي تشكلت بعد الغزو وتضم المملكة السعودية والإمارات المتحدة والكويت وقطر_ للاتفاق على حجم المساعدات، التي ستقدمها الدول الأعضاء في المجلس، إلى الدول المتضررة من الأزمة، والشروط اللازمة لذلك، بهدف مساعدة هذه الدول على تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق وجعل الحصار الاقتصادي أكثر إحكاما عليه[1].

– على المستوى الإعلامي: في ١٥ أغسطس ١٩٩٠ عقد وزراء إعلام دول المجلس اجتماعهم الطارئ في جدة لتأكيد موقف دول المجلس ضد الغزو ومواجهة الإعلام العراقي الذي اتخذوا قرارا بقطع كل أشكال التعاون معه، كما تقرر في هذا الاجتماع بث نشرة يومية تلفزيونية تعدها الكويت وتذاع عبر تلفزيونات دول المجلس[2].

– على المستوى الأمني: اتخذ المجلس العديد من الإجراءات، لمواجهة أي مواقف طارئة، تهدد الأمن الداخلي لدوله، خاصة أن التركيب السكاني، في بعضها، يعتمد، في أغلبه، على العمالة الوافدة، من جنسيات مختلفة عربية وغير عربية.

وهو ما يفسر مبادرة بعض دول المجلس، فيما بعد، إلى ترحيل بعض العاملين فيها، في المجالين، المدني والعسكري، التابعين لجنسيات معينة، أبرزها اليمنية والأردنية والفلسطينية، سواء من طريق إلغاء الامتيازات القانونية الممنوحة، كما هو حال اليمنيين، أو من طريق إنهاء العقود، أو رفض تجديدها، لبعض الجنسيات الأخرى.

وكذلك انعقد اجتماع وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون في 7 نوفمبر 1990 بمدينة جدة، حيث تم استعراض الخطوات والإجراءات الأمنية التي اتخذتها كل دولة من أجل الحفاظ على أمنها وسلامتها، وكذلك التأكيد على توثيق التكامل بين الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء

---

[1] هانئ رسلان، "التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة"، **مرجع سابق**، ص 61.

[2] د. محمد الرميحي، "ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت"، في **ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت... المقدمات – الوقائع – وردود الفعل – التداعيات**، مرجع سابق، ص 343.

باعتبار أن أمن المجلس لا يمكن تجزئته، وكذلك استمرار سياسة دول المجلس في تقديم كافة التسهيلات للمواطنين الكويتيين وجددوا وقوفهم الصلب في مواجهة التهديدات الإرهابية وعزمهم على اتخاذ الخطوات اللازمة للوقوف كجبهة واحدة صلبة لمقاومة الإرهاب[1].

– على المستوى العسكري: في 11 أغسطس 1990 عقد رؤساء أركان دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعهم في الرياض، لإقرار خطط موحدة للقوات المسلحة لدول المجلس، في مواجَهة التطورات المحتمَلة، والتنسيق في شأن استقبال القوات، الغربية والعربية، التي ستفد إلى المنطقة[2].

كما عقد وزراء دفاع دول المجلس، اجتماعاً استثنائياً، في الرياض، في 22 أغسطس1990، لمناقشة الوضع العسكري في المنطقة، حيث تقرر دعم الكويت ومساندتها وتخليصها من الاحتلال العراقي في الإطار الدولي، وإكمال المشاورات والتنسيق بين دول المجلس لتحقيق الاستفادة القصوى من التسهيلات الموجودة في منطقة الخليج لتحرير الكويت.

وانعقدت اجتماعات الدورة التاسعة العادية لوزراء دفاع دول المجلس في الرياض في 6 ديسمبر، وتركز البحث في موضوعين أساسيين[3]، الأول: هو الترتيبات المتعلقة بتحرير الكويت، حيث تم عرض تقرير مفصل عن الوضع العسكري والقتالي لجيوش دول المجلس، والدور الذي ستقوم به إذا ما تطلبت الحاجة ذلك، أما الموضوع الثاني هو النظر في إستراتيجية الدفاع المشترك التي كانت قد وضعت في قمة مسقط عام 1985، عن طريق تطوير وسائل البناء

---

[1] يونان لبيب رزق، **قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005).

[2] سعت الدراسات الغربية طرح وجهة نظرها في مدى الافادة من الغزو العراقي لدولة الكويت بإعتباره بداية لنظام عالمي جديد من الهيمنة الأمريكية ومنها:

Freedman, L. and E. Karsh (1995), The Gulf Conflict, 1990-1991 (Princeton: Princeton University Press

Haass, R.N. (1999), Intervention: The use of American military force in the post-Cold War world. Revised edition (Washington DC: Brookings Institution

[3] للمزيد يمكن الرجوع الى:

Chesterman, S. (2001), Just War or Just Peace? Humanitarian Intervention and International Law (Oxford: Oxford University Press

Urquhart, B.E. (2000), 'The UN and International Security after the Cold War' in A. Roberts and B. Kingsbury (eds.), United Nations, Divided World. 2nd edition.)Oxford: Oxford University Press), pp.81-103.

طلعت أحمد مسلم، **حرب الخليج والأمن القومي** (حلب: شركة الملتقى للطباعة والنشر، 1992).

الذاتي لجيوش دول المجلس بما في ذلك إعادة النظر في حجم وفعالية قوات درع الجزيرة، وتقديم الدعم التسليحي والمادي إلى الدول التي تفتقر إلى إمكانات قوية في هذا المجال مثل البحرين.

وطالب وزير الدفاع الكويتي بوضع نظام دفاعي مشترك جديد تتوافر فيه مقومات الردع الفعال للحفاظ على أمن واستقرار دول وشعوب المجلس، ولحماية مكتسباتها من العدوان والأطماع التوسعية التي تستهدف الهيمنة على دول المنطقة.

(2) التحرك الخليجي الجماعي على المستوى الشعبي:

أظهر الشارع الخليجي تضامنا مع القضية الكويتية، تجلى في القدرة على استيعاب أفراد الشعب الكويتي الذين شتتهم الاحتلال ضمن نسيج الشعوب الخليجية طوال امتداد الأزمة حتى التحرير.

كما ساعدت التخوم الخليجية للكويت في عملية دعم المقاومة الكويتية في الداخل طوال فترة الاحتلال وحتى تمام التحرير، من خلال الإقبال على التعبئة والتدريب، مدها بكل ما يلزم لها _معنويًا وماديًا_ من المؤن والأغذية والأدوات الطبية والمساعدات الإنسانية[1].

(3) التحرك الخليجي الفردي على المستوى الرسمي:

– الموقف السعودي: تضطلع المملكة السعودية بدور ناشط، في شبه الجزيرة العربية، وهي بالنسبة إلى مجلس التعاون الخليجي، تمثل الدولة الرائدة، لتمتعها بالعديد من الميزات، بحُكم الحجم والموقع والسكان والقوة الاقتصادية، وسعت المملكة، في داخل هذا الإطار، إلى أداء دور الدولة القائدة، والدولة النموذج معاً[2].

وما يجب تأكيده، في هذا السياق، أن سياسة المملكة، هي المحور، الذي تشكلت حوله سياسة مجلس التعاون والسياسة الخليجية بشكل عام، خلال هذه الفترة، وأن بعض الاختلافات في مواقف بعض دول المجلس، هنا أو هناك، إنما هي اختلافات ثانوية، لا تؤثر في تضامن المجلس.

---

[1] د. محمد الرميحي، "ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت"، في **ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت... المقدمات – الوقائع – وردود الفعل – التداعيات**، مرجع سابق، ص 345.

[2] أنطون مقدسي، **حرب الخليج : اختراق الجسد العربي** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر ، 1992).

وبشكل عام يمكن القول إن سياسة المملكة، هدفت إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هما الانسحاب العراقي الكامل من الكويت، عودة الحكومة الكويتية إلى الحكم، لكونها وسائر النظُم الخليجية تستند إلى مصدر واحد للشرعية، وأخيراً السعي إلى وضع الأُسس الكفيلة بعدم تكرار مثل هذا التهديد في المستقبل[1].

ووصولاً إلى هذه الأهداف اتبعت المملكة مجموعة من السياسات المتنوعة، والتي تمحورت أبعادها الرئيسية، فيما يلي:

* على الصعيد الدولي: قامت المملكة في 3 سبتمبر 1990 بإعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع الاتحاد السوفيتي بعد انقطاع دام أكثر من نصف قرن، وذلك بسبب الموقف الحازم الذي وقفته موسكو من الجهود الرامية إلى منع توسيع الغزو العراقي وتأييدها لفرض العقوبات على بغداد ووضع آلية لتنفيذها.

كما قامت المملكة بتنشيط علاقاتها مع الصين، وذلك للحفاظ على موقفها الرافض تجاه الغزو العراقي في مجلس الأمن، وفي هذا الإطار صوتت الصين لصالح القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، كما أعربت عن تأييدها التام للإجراءات التي اتخذتها السعودية للدفاع عن نفسها ضد العراق.

أما مع الولايات المتحدة فقد زاد التنسيق لتأمين الضغط العسكري وتم التوصل إلى اتفاق بشأن قيادة القوات العسكرية في حالة نشوب عمليات، وأيضاً الاتفاق على شراء صفقة ضخمة من الأسلحة تقدر قيمتها الإجمالية بحوالي 21 مليار دولار فضلاً عن التنسيق فيما يتعلق بمختلف جوانب الأزمة عبر الاتصالات الدبلوماسية وزيارة وزير الخارجية والرئيس الأمريكي نفسه إلى المنطقة[2].

* على الصعيد العربي: قامت المملكة بزيادة التعاون العسكري والتنسيق، مع كل من مصر وسوريا، لكونهما الدولتَين العربيتَين، اللتَين تقفان، بقوة، ضد الغزو العراقي. بينما أظهرت المملكة

---

[1] .د. رافد احمد محمد أمين العاني، **الدور العربي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١(المملكة العربية السعودية أنموذجا)**، متاح على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50944 . تاريخ الدخول 2015/9/1

[2] هانئ رسلان، "التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة"، **مرجع سابق**، ص 63.

سياسة حازمة، تجاه الدول، التي رأت أن جوهر مواقفها، ينمّ بمساندة الموقف العراقي، والترويج له، وإفساح مجال المناورة أمامه. فأبعدت المملكة معظم الدبلوماسيين، العاملين في سفارات العراق والأردن واليمن، فقلصت عددهم فيها إلى أدنى حدٍّ ممكن. كذلك، رحّلت عدداً كبيراً من رعايا كل من اليمن والأردن والسودان[1].

* على الصعيد الإقليمي: منذ وقوع الغزو العراقي للكويت، أصبح واضحاً، أن هناك مرحلة تحوُّل إيجابي في العلاقات الإقليمية؛ إذ إن إيران، هي القوة الإقليمية الخليجية، التي يمكنها إحداث نوع من التوازن تجاه العراق. ويمكن القول أن الغزو العراقي للكويت، قد أسهم في بلورة قناعة، لدى دول الخليج وإيران، بأنه لا يمكن جهة واحدة في الخليج، أن تؤدي دور المسيطر على شؤون المنطقة. وأن المشاركة والتعاون، هما أفضل السبُل، بعد تجربة الحرب العراقية – الإيرانية، ثم المحاولة العراقية لتحقيق هذه السيطرة، التي أدت إلى جر المنطقة إلى الأزمة الجديدة، وقد ساعد على التقارب الخليجي – الإيراني، الموقف الذي اتخذته إيران بإدانتها للغزو، ومطالبتها بتطبيق قرارات مجلس الأمن، وإعلانها الحازم الوقوف ضد أي محاولة لتغيير الحدود القائمة حالياً[2].

– الموقف العماني: تميزت سلطنة عُمان، في إطار مجلس التعاون الخليجي، بانتهاجها سياسة خارجية، تحتفظ بقدر من الاستقلالية، نمَّت عن نفسها، على الرغم من أن السلطنة، التزمت بالموقف الخليجي العام، وأعلنت رفضها الغزو، وأرسلت قوات عُمانية للمشاركة في القوة العسكرية الخليجية (درع الجزيرة) المرابطة على الحدود السعودية – الكويتية.

وفي الوقت نفسه، احتفظت السلطنة بطريق مفتوح إلى بغداد، مثلت من خلاله جسراً بين الطرفَين، وكانت مواقفها تميل إلى الحل السلمي، في حالة انسحاب العراق من الكويت، وعودة الحكومة الشرعية الكويتية، تفادياً لإراقة الدماء العربية وتجنباً للأخطار، التي يمكن أن تُحدِق بالأمة العربية.

---

[1] Repertoire of the Practice of the Security Council, Items relating to the situation between Iraq and Kuwait. Initial proceedings, Chapter VIII. Consideration of questions under the responsibility of the Security Council for the maintenance of international peace and security,p.734

[2] د. رافد احمد محمد أمين العاني، **الدور العربي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١(المملكة العربية السعودية أنموذجا)**، مرجع سابق.

حيث قام أكثر من مسئول عماني بزيارات إلى اليمن والأردن حاملين رسائل من السلطان "قابوس"، كما استقبلت مسقط الملك الأردني في أول زيارة يقوم بها إلى دولة خليجية بعد الغزو بهدف بحث إمكانية بلورة سياسة عربية لإيجاد سلمي، تحظى بتأييد دولي من خلال مبادرة تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي.

ولعل ذلك ما شجع وزير الخارجية العراقي _وقتها_ "طارق عزيز" بزيارة مفاجئة إلى مسقط حاملاً رسالة من الرئيس "صدام حسين" تتعلق بموافقة العراق على مبدأ الحوار كطريق للحل السلمي الذي دعت إليه عُمان[1].

ثانياً – موقف إسرائيل من الغزو العراقي للكويت

أدركت إسرائيل أن مشروع العراق في الكويت له مخاطر جسيمة على أمنها ومصالحها، ولذلك فأنها تعاملت مع الحرب للحفاظ على مصالحها في الحاضر والمستقبل، وعملت من جانبها بقوة على إضعاف سياسة الإجماع العربي لتطويق الأزمة، وتعاونت مع الولايات المتحدة في ضرب العراق محاولة بأقصى جهد الانتفاع من الفرص المواتية للقيام بالحرب على العراق ومنعه من الارتقاء بدوره الإقليمي والقومي من وجهة النظر الإسرائيلية[2].

(1) مبررات الموقف الإسرائيلي

دأبت إسرائيل منذ تأسيسها في عام 1948 على استخدام إستراتيجية الردع ضد العرب وخاصة الذين يمتلكون، من وجهة النظر الإسرائيلية، خطراً على أمنها وعلى المصالح الأمريكية في الوطن العربي، ومن ثم رأت القيادة الإسرائيلية في أزمة الخليج فرصة إستراتيجية ملائمة لها لخلق أوضاع مثالية ومناسبة بالنسبة لها على المستويات السياسية والعسكرية والدعائية، من خلاله بهدف تأجيج الصراعات العربية –العربية، وإدخالها إلى ساحة الصراعات الدولية.

[1] هانئ رسلان، "التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة"، **مرجع سابق**، ص 68.
[2] سعد البزاز، **العقرب: إسرائيل وحرب الخليج التفتيت والتطويق** (لندن: مركز العالم الثالث، 1987) ص 10.

وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تلعب دور بارز في إشعال الحرب العراقية – الكويتية وكذلك لم تشارك في قوات التحالف العربي والدولي التي واجهت الاحتلال العراقي، والتزامها بأقصى درجات ضبط النفس والصمت مهما كانت درجة الاستفزاز العراقي، إلا أن هذا الأمر لا ينفي التأيد الكامل من الجانب الإسرائيلي للغزو العراقي للكويت، في ضوء الاعتبارات التالية:

– تحويل الانتباه عن قضايا الصراع العربي –الإسرائيلي، وجعل الصراع بين العرب والإسرائيليين في مرتبة أدنى، مع إتاحة الفرصة أمام إسرائيل لتبنّي سياسات قَمعية في الداخل، وتوسعية في الخارج[1].

– الرغبة في توسيع الخلافات بين العرب لمدة طويلة لأن ذلك يخدم الأهداف التوسعية الإسرائيلية في الخارج وجعلها في موقع استراتيجي جيد كما تحافظ على أمنها بمفهومه الشامل.

– إلحاق المزيد من الضعف والتمزق بقدرات الجانب العربي، في الداخل والخارج، ولاسيما استنفاد الاحتياطي الإستراتيجي العربي، من الموارد والطاقات، الاقتصادية والبشرية والعسكرية والمعنوية، بما يؤدي في النهاية إلى تجزئة وتحويل العالم العربي إلى العديد من الكيانات ذات الطابع، الطائفي أو الديني أو العِرقي.

– جعل العراق العدو الإستراتيجي لإسرائيل بلداً ضعيفاً عن طريق شل قدراته الاقتصادية والتنموية والعسكرية والتكنولوجية، وخاصة بعد خروج العراق من حرب الخليج الأولى مع إيران بأقل قدر ممكن من الخسائر السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية[2].

– منطقة خليج العربي كبؤرة صراع في الحاضر والمستقبل بين العرب وإسرائيل، ومن ثم تأثير الحرب على مستوى الاستعداد العربي لشن حرب على إسرائيل وانعكاس الحرب على التوازن الإستراتيجي.

– استغلال ظروف الصراع في إطلاق العنان للقوة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة، وانتهاج سياسات تحريفية ضد الجانب العربي، عند التعامل مع الأطراف الدولية الأخرى، والعمل على

---

[1] د. حسن نافعة، "ردود الفعل الدولية إزاء الغزو"، في **ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت... المقدمات – الوقائع – وردود الفعل – التداعيات**، مرجع سابق، ص ص 523، 524.

[2] وليد العمري، **قراءة في السلوك السياسي الإسرائيلي خلال حرب الخليج الثانية** (رام الله: منشورات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2002) ص 50.

امتلاك المزيد من الإمكانات العسكرية بادعاء الحاجة إلى موجهة التحديات الناجمة عن ظروف الصراع بين الجيران العرب[1].

– حصلت إسرائيل على العديد من المكاسب والامتيازات من جراء الغزو العراقي للكويت، من أهمها الوعود الأمريكية بأن دول الخليج سوف تكون في مقدمة الدول التي ستبذل جهودها لتسهيل التسوية السياسية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية والاعتراف بإسرائيل، وهكذا حصلت إسرائيل على معونات عسكرية واقتصادية ضخمة خلال الأزمة، وكذلك على مكاسب سياسية هائلة مقابل امتناعها عن الدخول كطرف مباشر في الحرب[2].

(2) إستراتيجيات التعامل الإسرائيلي مع الحرب العراقية – الكويتية

تنوعت الإستراتيجيات الإسرائيلية في التعامل مع الأزمة، وتمثلت في خمسة اتجاهات محدَّدة، من أجْل تحقيق أهدافها وهي: التكيّف، المناورة، إنكار التورط، التحريض، توظيف الأزمة، من خلال:

– اتخاذ العديد من الخطوات، جاء في مقدمتها: إعلان حالة الطوارئ، ورفع درجات الاستعداد في الجيش الإسرائيلي، واتخاذ الكثير من تدابير الدفاع المدني في إسرائيل، المطالبة بإجراء زيادة كبيرة في ميزانية الدفاع.

– تطبيق ما يسمّى فن إقامة "الارتباطات المزيفة"، بين أزمة الخليج وظاهرة العراق في الشرق الأوسط، بشكل عام، سعياً إلى إبراز، أن معظم التوترات والصراعات، في المنطقة، ليست من فعل إسرائيل[3].

– نفي جميع احتمالات التدخل الإسرائيلي في أزمة الخليج، أياً كان شكل هذا التدخل، وربما تمثل هذه الإستراتيجية خروجاً على النمط السلوكي الإسرائيلي التقليدي، المبني على إظهار

---

[1] د. محمد السيد سعيد، الغزو العراقي للكويت. المقدمات –ردود الفعل-التداعيات، ندوة بحثية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، عالم المعرفة، مارس 1995

[2] يوسف صايغ، "الامكانات الاقتصادية الإسرائيلية"، في مجلة **المستقبل العربي** (العدد 258، أغسطس 2000) ص 77.

[3] عماد جاد، "الغزو في الإطار الإقليمي"، في مجلة **السياسة الدولية** (العدد 102، أكتوبر 1990) ص 60.

إسرائيل، عقب كل تطور دولي مهْما كان شأنه، في صورة الدولة التي تعلم بكافة الأحداث والتفاصيل.

– عدم ممارسة أي سلوك من شأنه أن يقوي الموقف العراقي، لدى العديد من الدول العربية والإسلامية، وتطبيقاً لذلك عمل المسئولون الإسرائيليون على مختلف المستويات على إنكار وجود أي نية لديهم ضد العراق وكذلك نفي أي دور لهم في هذه الأزمة.

– اعتمد الخطاب السياسي الإسرائيلي الموجَّه أساساً إلى العالم الغربي، على أسلوبَين: تكثيف الأخطار الناجمة عن الغزو العراقي وتعظيمها، المبالغة في تصوير التهديدات المستقبلية التي يمكن أن تنجم عن تساهل المجتمع الدولي مع العراق.

– رفض كافة المحاولات والحلول الدبلوماسية المطروحة لحل الأزمة العراقية الكويتية، حتى لا يتم الربط بين تسوية أزمة الخليج وقضية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، كما إن الحل السلمي لا ينطوي على تدمير قوة العراق العسكرية، بل أنه يفتح المجال أمام ظهور دعوات إلى نزع الأسلحة النووية والكيماوية من المنطقة[1].

– استغلال المناخ السائد لتحقيق العديد من الأهداف السياسية والعسكرية المتعلقة بأغراض الأمن الإسرائيلي، والمتمثلة في الآتي: انتهاز انشغال الرأي العام بالأزمة، لممارسة أبشع موجة من العنف ضد أفراد الشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، شن عدوان عسكري جديد على جنوبي لبنان في أوائل أغسطس 1990، الدعوة إلى معاودة تبنّي إسرائيل "نظرية مناحم بيجين" في خصوص السلاح النووي، المبنية على حتمية عدم السماح لأي دولة معادية تعيش حالة حرب مع إسرائيل، بتطوير سلاح الإبادة الجماعية.

(3) <u>آثر الحرب على التوجهات العسكرية الإسرائيلية</u>

كان لحرب الخليج الثانية عام 1991 تأثيرات واضحة على التوجهات العسكرية الإسرائيلية وخاصة ما يتعلق بمسألتي الردع والدفاع، لأن القيادة الإسرائيلية أدركت خلال العمليات العسكرية وبعدها أن العراق بإمكاناته العسكرية يمثل خطراً على أمنها.

[1] عماد جاد، "دول الجوار الجغرافي.. حسابات المكسب والخسارة"، مجلة **السياسة الدولية** (العدد 103، يناير 1991) ص ص 76، 77.

لاحظت إسرائيل بعد الحرب أن اعتمادها على قواتها العسكرية الذاتية والمساعدات الخارجية، بات ضرورة ملحة في تنفيذ أهدافها الإستراتيجية وبما يتفق مع نتائج الحرب وواقع التسلح في الدول العربية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى[1].

ولقد شاع في الأوساط الإسرائيلية الرسمية وغيرها أن هناك مخاطر عسكرية وإستراتيجية تواجه إسرائيل وعليها مواجهتها بقوة وأن تعيد النظر في أمر تطوير العقيدة الإسرائيلية العسكرية وتحقيق المبدأ الأساسي الذي يحكم نظريتها الأمنية وهو مبدأ الاعتماد على القوة الذاتية في التنفيذ العسكري لأهداف الدولة السياسية فضلاً عن استخدام الأسلحة المتطورة بفاعلية وسرعة لفترة طويلة نسبياً[2].

وتم وضع خطة شاملة تتعلق بالإستراتيجية الدفاعية لإسرائيل وتزايد اهتمام القيادة العسكرية الإستراتيجية بتطوير أسلحة الدفاع الجوي من صواريخ ومدافع نوعياً وكميًا لحماية عمق الكيان الصهيوني ومنها الصواريخ بعيدة المدى المعتادة للطائرات والصواريخ البالستية والصواريخ من نوعية كروز والتي تسمى أيضا بالصواريخ الجوالة تضم (16) منصة إطلاق متحركة رباعية القواذف تحمل (64) صاروخاً جاهزاً للإطلاق متوافر لها (128) صاروخاً على الأقل[3].

كما بدأت إسرائيل تسرب بعض المعلومات بشأن امتلاكها أسلحة نووية _دون الإعلان الصريح عنها_ وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتزودها بصواريخ باتريوت المضادة للصواريخ، كما تم عقد اتفاقيات للتعاون الاستراتيجي والتحالف العسكري منذ بداية الثمانيات بين أمريكا وإسرائيل، وذلك مع استمرار ممارسة الولايات المتحدة الضغوط المختلفة على الدول العربية بعدم السعي للحصول على أسلحة نووية وإجبارهم على الانضمام لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

---

[1] صفاء عبد الوهاب المبارك، **"**موقف إسرائيل من حرب الخليج العربي الثانية وأثر الحرب على التوجيهات العسكرية الإسرائيلية**"**، مجلة **الخليج العربي للبحوث العلمية** (المنامة: جامعة الخليج العربي، 2006) ص 29.

[2] صفاء عبد الوهاب المبارك، **"**موقف إسرائيل من حرب الخليج العربي الثانية وأثر الحرب على التوجيهات العسكرية الإسرائيلية**"**، **مرجع سابق**، ص ص 27، 28.

[3] محمود عزمي، "الامكانات العسكرية الإسرائيلية"، مجلة **المستقبل العربي** (العدد 258، أغسطس 2000) ص 136.

هذا وقد سارعت الولايات المتحدة بمساعدة إسرائيل في النواحي المالية والتقنية لتطوير صاروخ جديد مضاد للصواريخ منذ عام 1992 يعرف باسم (Arrow Aibm) المضاد للصواريخ البالستية ويقدر مداه الأقصى بنحو (500) كيلو مترا، كما أنها قدمت كل الدعم لإسرائيل في تطوير نموذج جديد عن الصاروخ وهو (أرو 2) لمواجهة الصواريخ البالستية[1].

وبالفعل استلمت إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1993 ثلاثة بطاريات لصورايخ باتريوت مع قرض قدره (102) مليون دولار، وكذلك استلمت بطاريتين في العام 1994 بقيمة 4 ملايين ونصف مليون دولار، وتقوم القوة الجوية الإسرائيلية بصرف جزء من ميزانيتها لتكاليف بناء النظام الصاروخي تعتمد إسرائيل بالدرجة الأولى في بناء النظام الدفاعي للصواريخ البالستية على التكنولوجية الأمريكية ومصادر أخرى[2].

[1] محمود عزمي، "الامكانات العسكرية الإسرائيلية"، **مرجع سابق**، ص 137.
[2] في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى: محمد عبد السلام، **حدود القوة: استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1996).